مرصد الفضاء المدني

التقرير الاقليمي حول الفضاء المدني لعام 2023

الفضاء المدني في البلدان العربية:

آب/ أغسطس 2023

أديب نعمه
مستشار شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية

المحتويات

تمهيد **4**

أوّلاً: المنطقة والفضاء المدني في زمن الأزمات الشاملة **5**

مقدّمة 5

هل من جديد في العالم؟ 5

تطوّرات إقليمية جديدة 7

ثانياً، عرض مكثّف للتقارير الوطنية **10**

الجزائر: السلطة تلتقط الأنفاس وعودة الممارسات الشمولية 10

موريتانيا: مجتمع مدني فتّي، وعمل لبلوَرة الهوية والاستراتيجية 11

المغرب: ارتداد عن إنجازات سابقة، ومفترق طرق أمام المجتمع المدني 13

لبنان: مجتمع مدني في ظلّ سلطة مفكّكة وخارجة على القانون 16

الأردن: الحكومة تضيق ذرعاً، وتضييق متوسّع على الفضاء العام 18

اليمن: سلطة مندمجة مع الميلشيات وتدمير معمّم للمجتمع 20

ثالثاً، خُلاصات **23**

التشابه والتمايز في أوضاع الفضاء المدني 23

تمهيد

يُعتبر هذا التقرير متمّماً للتقرير الإقليمي السابق عن الفضاء المدني في البلدان العربية الذي أصدرته شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية في شباط/ فبراير 2023. فالتوجّهات السائدة في ما يخصّ الفضاء المدني خلال عام 2023 مشابهة لما كانت عليه في العامين السابقين، لا بل ربما بلغت مستوى أكثر تشدّداً من التضييق والقمع في بعض الحالات.

وللتذكير، فإنّ التقرير السابق حدّد أربع جهات وعوامل مؤثّرة في وضعية الفضاء المدني هي:

1. السلطة بمختلف أشكال تجلّيها؛
2. التيارات المتشدّدة والمحافظة في المجتمع؛
3. الجهات المانحة والمؤسّسات الدولية؛
4. مكامن الضعف أو القوّة في قدرات المجتمع المدني ومنظّماته.

أشار التقرير أيضاً الى تشابهٍ كبير في وسائل التضييق والقمع بين مختلف الدول العربية مع تفاوتٍ في الشدّة وفي أهمّية هذه الوسيلة أو تلك. وقد تراوحت هذه الوسائل بين التشريعات غير المُراعية لمنظومة الحقوق، الى التضييق المالي والملاحقة القضائية، الى إجراءات الحلّ والسجن، وصولاً الى الاختطاف والتهجير والقتل، لا سيّما عندما يكون لقوى الأمر الواقع الميليشياوية السيطرة على بعض النطاقات الجغرافية أو في ظروف الحروب والحروب الأهلية. وقد شمل التقرير السابق 6 دول هي: **البحرين ومصر وتونس والعراق وفلسطين والسودان.**

بالنسبة الى التقرير الحالي - الذي يُغطّي تطوّرات عامي 2022/2023 - فهو يشمل ستّ دول أيضاً هي: **الجزائر وموريتانيا والمغرب والأردن ولبنان واليمن.** وفي الحالتين فإنّ التقرير يتناول التوجّهات المشتركة على مستوى المنطقة العربية كافّةً وفي سياق التطوّرات العالمية.

يتّبع هذا التقرير تصميماً مُشابهاً للتقرير السابق مُتضمّناً ثلاثة أقسام كبرى هي:

- أوّلاً، مقدّمة تحليلية عن التطوّرات في المنطقة العربية والعالم؛
- ثانياً، عرض مكثّف للتقارير الوطنية الستّة لهذا العام؛
- ثالثاً، خُلاصات.

أوّلاً: المنطقة والفضاء المدني في زمن الأزمات الشاملة

مقدّمة

كما سبقت الإشارة الى ذلك، فإنّ التقرير السابق الذي غطّى تطوّرات عامي 2020/2021 وأعطى حيّزاً هامّاً لأثر جائحة كورونا، خُلص الى الاستنتاجات التالية التي نذكّر بها باختصارٍ شديد:

1. السلطة/الحكومة/الدولة بشكلٍ عام في كلّ الدول العربية تميل الى تقييد المجتمع المدني. الاختلاف هنا هو في الدرجة لا في جوهر الموقف والممارسة.

2. الفاعلون غير الدولتيين يتفاوت تأثيرهم حسب فاعلية الحكومة واحتكارها للعنف القانوني. دورهم القمعي شديد التأثير حيث تسود الحروب والميليشيات، وحيث تتداخل هذه الأخيرة مع مؤسّسات السلطة، وتجمع أساليبهم بين العنف الجسدي المباشر وبين العنف الرمزي بكلّ أشكاله.

3. تراجع دور المنظّمة الأممية الداعم للمجتمع المدني، وتراجع استقلاليتها عن الدول الكبرى، وتوجّه لمسايرة أجندة الحكومات ومراكز القوى العالمية وأولوياتها، لا سيّما مع التداخل بين المدني والسياسي بعد الربيع العربي.

4. تداخل متزايد بين السياسي والمدني؛ والمجتمع المدني يواجه بشكلٍ متصاعد مهامَّ تتعلّق بالتغيير السياسي ما يضعه أمام تحدّيات إضافية تتطلّب تطوير أنواع أخرى من الكفاءات والمهارات.

ينتهي التقرير السابق الى الخُلاصة العامة التالية: **"كلّ المؤشّرات للسنوات القليلة القادمة تُرجح استمرار مسارات التقييد الحالية والتذرّع بالأزمات والحروب الجديدة من أجل الالتفاف على معالجة الأسباب الهيكلية لما يعاني العالم ومنطقتنا منه، ممّا يعني أنّ المجتمع المدني أمام سنواتٍ جديدة قادمة من الكفاح من أجل حرّيته وحقّه في تحويل مجتمعاتنا وصنع مستقبلٍ أفضل".**

وحسب نتائج الرصد خلال العام المنصرم (2022/2023)، وحسب التقارير الوطنية الستّة الجديدة لهذا العام، فإنّ هذا التوجّه نحو المزيد من التضييق على الحرّيات وعلى الفضاء العام والمدني، لا يزال مستمرّاً، لا بل هناك علامات على تصاعدٍ إضافي في هذه الممارسات.

هل من جديد في العالم؟

يولي هذا التقرير أهمّية خاصة للتطوّرات العالمية الراهنة نظراً لكونها تتصدّى لفكرة بناء مستقبلٍ جديد لعالمنا كثُر الحديث عنه بعد جائحة كورونا، وبعد الأزمات الأخرى لا سيّما الحرب الروسية على أوكرانيا والأزمات المالية التي كان آخرها إفلاس ثلاثة مصارف أميركية إضافةً الى مصرف كريدي سويس السويسري وتفاقم أزمة الديون وما تسبّبه من تضييق على الفضاءات السياسية. وقد تناولت المداخلات الافتتاحية لورشة العمل التي ناقشت التقارير الوطنية ومسودّة التقرير الإقليمي هذه التطوّرات التي تضع المجتمع المدني في البلدان العربية (وفي العالم) أمام مهامٍّ تتجاوز النطاق الوطني لتشمل النطاق الإقليمي والدولي.

يتصدّر قادة العالم السياسيون والماليون والاقتصاديون ومسؤولو المنظّمات والمؤسّسات الدولية وسائل الإعلام للتحدّث عن التغيّر المناخي، وعن الأزمة أو الأزمات العالمية وضرورة إعادة تشكيل النظام العالمي وصياغة مستقبله. برز هذا التوجّه بعد جائحة كورونا ثمّ انتقل الى مستوى أكثر وضوحاً مع

الحرب الروسية - الأوكرانية وما كشفته من مواطن هشاشة إضافية في سلاسل الإنتاج والتبادل العالمية لا سيّما على مستوى قطاعي الطاقة والغذاء، إضافةً الى ما كشفته من اختلالات بنيوية وخطيرة في نظام الحوكمة العالمي وتجاوز القانون الدولي وقواعد الديبلوماسية العالمية.

اتّخذ حديث الأزمة أبعاداً إضافية مع الانهيارات المالية التي حصلت في بعض المصارف والتي أعادت الى الذاكرة كابوس أزمة 2008. أضف الى ذلك أزمة الديون التي بدأت تظهر في أكثر من منطقة من العالم (إجمالي الدين العام والخاص بلغ 300 تريليون دولار عام 2022 أي ما يساوي نسبة 349% من الناتج المحلّي العالمي)،[1] وطرحت تساؤلات جديدة تتعلّق بالنظام المالي العالمي. تسيب ذلك في ارتباكٍ كونيّ في الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الراهن، امتداداً الى لحظة التأسيس في بريتون وودز عام 1944. ومن علامات هذا الارتباك الطروحات "الجديدة" للخروج من الأزمة وصورة مستقبل العالم (التي ليست واحدة بالتأكيد)، والتي قد لا تتعدّى الابتكارات اللغوية الشكلية (مثل ابتكار مُصطلح polycrisis الذي يُعبّر عن تعدّد أزمات في أزمةٍ واحدة)؛ أو مبادرات مبتورة تركّز على التمويل متجاهلةً الأسباب الهيكلية المسبّبة لهذه الأزمات (كما في الاجتماع الذي دعا إليه ماكرون في باريس يومي 22 و23 حزيران/يونيو 2023). كما أنّ هناك محطّات عالمية هامّة، ربما يكون لبعضها طابعٌ تأسيسي على المدى المتوسّط، من ضمنها مثلاً قمّة التنمية المُستدامة عام 2023، أو قمّة المستقبل عام 2024، اللتين تنظّمهما الأمم المتّحدة؛ إضافةً الى غيرها من المناسبات التي لها تأثيرٌ عالمي وانعكاسات على المنطقة العربية، وعلى عمل المجتمع المدني لما تمثّله من تهديدٍ إضافي على الفضاء المدني والابتعاد عن حقوق الإنسان، أو لما تمثّله من فرصةٍ لرفع الصوت وخوض معركة العودة الى مسار التنمية والحقوق الذي يشكّل وحده مخرجاً من الأزمات الحالية.

تطوّرات إقليمية جديدة

بالنسبة الى **مجمل الدول العربية**، فإنّ انعكاس الأزمات العالمية على **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية** شبه عام. ولعلّ أبرز تجلّياته هو موجة **التضخّم وتراجع مستوى المعيشة** في معظم البلدان التي تُرجعها معظم التحليلات الى عوامل هيكلية، والى الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على توفّر المواد الغذائية والطاقة وأسعارها. ويتصاحب ذلك مع تفاقم مشكلة **الديون** في البلدان العربية التي **تستنزف موارد البلدان والشعوب، وتُقلّص من حيّز السياسات وحيّز التنمية فيها**، وهي إلى ازدياد. وقد بلغ إجمالي الدَين العام في المنطقة العربية 1.4 تريليون دولار عام 2020 تمثّل نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، مقابل نسبة 25% عام 2008.[2] كما أنّ نسبة الدين إلى الناتج المحلّي بلغت في بعض الدول العربية معدّلاتٍ مرتفعة ومتصاعدة باستمرار لتحتلّ بعض المراتب الأولى عالمياً. فقد بلغت هذه النسبة 259% في السودان، و172% في لبنان، و155% في ليبيا، و128% في البحرين، و104% في جيبوتي؛ كما هي في حدود 90% من الناتج المحلي في الأردن ومصر، وفي حدود 80% في تونس والمغرب.[3]

أمّا بالنسبة **للتطوّرات السياسية** فمسار التدهور لا يزال مستمراً على الرغم ممّا يُنسب من إيجابيات الى التقارب السعودي - الإيراني بشكلٍ خاص (وهو تفاؤلٌ بدأ بالانحسار مع تباطؤ المسار وبروز عقبات في شهر آب/أغسطس 2023)، أو الى اتفاقيات أبراهام حسب رأي بعض الأطراف. **ومن منظور تنمَوي ومنظور حقوق الإنسان والحقّ في التنمية، فإنّ الرأي يرجح الآثار السلبية المباشرة وفي المدى المتوسّط والبعيد على التنمية والحقوق.**

ومن أبرز التطوّرات السياسية خلال العام الجاري 2022/2023 ما يلي:

1. على **المستوى الإقليمي** التقارب **السعودي - الإيراني** برعاية صينية لم ينتج كامل مفاعليه بعد، كما لم تتّضح مضامين التفاهمات وحدودها والتسويات التي تضمنها. ويمكن النظر الى عودة **سوريا** الى جامعة الدول العربية ومشاركتها في قمّة جدّة (2023) بكونها خطوةً من ضمن هذا المناخ العام. وتحمل هذه الخطوة معانٍ خطيرة لجهة التنكّر لمعاناة الشعب السوري وحقوقه بما في ذلك حقّه في العيش في نظامٍ ديمقراطي وتمتّعه بحقوقه السياسية والمدنية والثقافية. وهي

الشكل 1: تطوّر حجم الدين الحكومي العام في الدول العربية، 2005-2020 (مليار دولار)

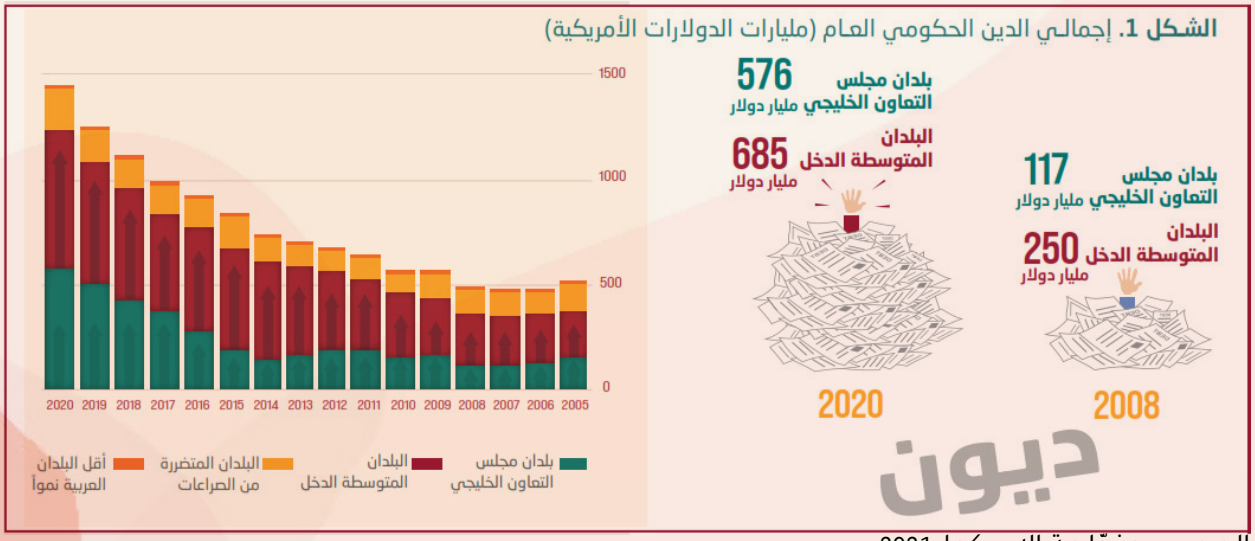

المصدر: منظّمة الإسكوا، 2021.

تُكرّس منطق الإفلات من المحاسبة والعقاب، وتُعيد الاعتبار ولو جزئياً الى النظام الاستبدادي (الذي جدّد بدعم من الفيتو الروسي رفض ترتيبات الأمم المتّحدة لإدخال المساعدات الى سوريا في 11 تموز/يوليو 2023). وقد بدأت تظهر (في صيف 2023) علامات تباطؤ في مسار التقارب وانحسار التفاؤل إزاء مآلاته مع تأجيل فتح السفارات بين السعودية وإيران، وتأجيل خطوات فتح السفارة السعودية في سوريا، وبطء مسار التسوية في اليمن، وعودة التأثيرات السلبية للوضع الإقليمي على لبنان.

2. على **المستوى الإقليمي** أيضاً، فإنّ ما سبق التحذير منه لجهة مفاعيل **اتفاقيات أبراهام** على الشعب الفلسطيني وحقوقه يتأكّد أكثر فأكثر من خلال إمعان حكومة اليمين المتطرّف في إطلاق يد المستوطنين ضدّ المواطنين الفلسطينيين بشكلٍ متصاعد، ومن خلال العمليات الإسرائيلية المتزايدة والمتكرّرة على غزّة والضفّة الغربية، وآخرها **اقتحام مخيّم جنين** (حزيران وتموز 2023)، وما يُعبّر عنه ذلك من انتهاك معمّم للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وتعزّز التطوّرات السياسية المتلاحقة على مستوى سلطة الاحتلال هذه المخاوف، إذ أنّ حكومة اليمين المتطرّف تعمل على تعزيز قبضتها على القضاء (الإصلاحات القضائية لحكومة نتانياهو التي تواجه بمعارضةٍ قوية) كإجراء مؤسّسي استباقي للحؤول دون أيّ اعتراض "داخلي" على سياسة الاستيطان والعدوان والانتهاك المتمادي لحقوق الشعب الفلسطيني (صوّت الكنيست إيجاباً على الحزمة الأولى من التعديلات القضائية المُقترحة من الحكومة يوم 24 تموز/يوليو 2023).

3. في **السودان**، اندلعت الحرب المفتوحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منتصف شهر نيسان/إبريل 2023. المتحاربان هما الحليفان العسكريان اللذان قاما بالانقلاب على مسار التحوّل الديمقراطي وانتقال السلطة الى المدنيين في تشرين الأوّل/أكتوبر 2021، كما نصّ عليه الاتفاق بالنسبة للمرحلة الانتقالية بعد إسقاط حكم البشير. هذا التحوّل يهدّد باغتيال مسار التحوّل الديمقراطي وبناء السلطة المدنية من خلال إغراق السودان في حربٍ أهلية، يدفع إليها الصراع على المصالح والمغانم بين المتقاتلين. كما يكشف هذا التحوّل عن فشل المقاربات الساذجة أو الخبيثة من قبل الأطراف الدولية أو الإقليمية التي زعمت العمل على رعاية الحوارات الداخلية ودعم المسار الانتقالي، فكان أنّها وفّرت الغطاء - وربما الدعم - للانقلابيين وسهّلت لهم الذهاب إلى المواجهة المسلّحة حمايةً لمصالحهم السياسية والاقتصادية (بما في ذلك تقاسم عائد مناجم الذهب أو تصدير الصمغ العربي وغيره من موارد السودان).

4. وفي **ليبيا**، تفشل كلّ الحلول وتتعطّل الهياكل الهجينة التي تمّ إنشاؤها بتدخّلٍ خارجي وتتراجع أمام مسار التعطيل الكامل للآليات الانتقالية، وتزايد احتمال تصاعد المواجهات العسكرية. في هذه الأثناء الاهتمام الخارجي ينصب على تحييد قطاع النفط وضمان تصدير المُنتجات النفطية، بعيداً عن أيّ حسٍّ بالمسؤولية واحترام حقوق الإنسان في ليبيا وحقوق الشعب الليبي نفسه الذي لا يزال يغرق في الفوضى التي صنعتها القوى الداخلية والتدخّلات الإقليمية والدولية. كما أنّ ليبيا لا تزال مقر أكبر عمليات الاتجار بالبشر وانتهاك حقوق المهاجرين وسط صمتٍ مريب من الدول الأوروبية.

5. وفي **مصر**، يتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي بشكلٍ متسارع. وتستجيب السلطة للأزمة بالاستمرار بالسياسات نفسها: المزيد من الاستدانة؛ المزيد من الاستتباع لشروط صندوق النقد الدولي؛ المزيد من استحواذ الرأسمال الخارجي - الخليجي غالباً - على الأصول والشركات؛ المزيد من المشاريع العملاقة الخالية من أيّ جدوى فعلية (بناء العاصمة الإدارية الجديدة)؛ الإمعان المتوحّش في تدمير معالم ثقافية وأثرية وحضارية في القاهرة. أمّا في ما يتعلّق بالمجتمع

المدني، فقد برزت خلال عام 2023 الترجمة الفعلية لما سبقت الإشارة اليه في التقرير السابق من إرباك إيجابي وارتخاء محتمل لقبضة التشدّد على المجتمع المدني، وتجلّى ذلك في العمل على خلق "مجالٍ موازٍ" للمجتمع المدني المستقلّ لا سيّما تحت مظلّة "الحوار الوطني" وآلياته، الذي يتكشّف عن استراتيجيات متجدّدة لتكوين شبكات لمنظّمات خاضعة بشكلٍ كامل للحكومة، يجري التعامل معها بصفتها واجهة العمل المدني في مصر، على حساب استقلالية العمل المدني لا سيّما الحقوقي والتنمَوي منه. كما الاهتمام في مصر مشدود إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة ربيع 2024 والتي سيكون لها أثرٌ حاسمٌ في كشف وجهة التطوّر اللاحق للبلاد.

6. أمّا في **لبنان،** وفيما الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية مستقرّة قريبة من القعر، تتفاقم الأزمة السياسية والمؤسّسية حيث وقع تعطيل الحياة الدستورية والقضائية بشكلٍ شبه تام. فلبنان دون رئيس للجمهورية، ودون حكومة كاملة الصلاحية، ومجلس النواب معطّل عملياً وعاجز عن انتخاب رئيس للجمهورية والعودة الى مُمارسة التشريع، وأجهزة الدولة والوزارات والإدارات العامة شبه مشلولة. أمّا القضاء فمعطّلٌ أيضاً بشكلٍ شبه كامل، لا سيّما التحقيق في انفجار المرفأ، أو حماية حقوق المواطنين والمودعين في مواجهة المصارف والمافيات الاحتكارية، ولا تستمر في ممارسة نشاطها إلّا الأجهزة والمحاكم التي تلاحق الصحفيين والناشطين للمزيد من تقييد الحرّيات. لا بل سُجّل خلال عام 2023 تراجعٌ بالغ الخطورة تمثّل في موقف مجلس نقابة المحامين من حرّية التعبير حيث فرضت على المحامين الحصول على إذنٍ مسبق قبل التحدّث الى الإعلام وفي الشأن العام.

في البلدان الأخرى التي شملها التقرير السابق والتي لم نشر إليها أعلاه، وهي **البحرين وتونس والعراق**، لم يحصل أيّ تغيّر إيجابي بل ثمّة إيغال إضافي في التوجهات القمعية نفسها سواء ما يأتي منها من السلطة وأجهزتها (البحرين وتونس) أو من السلطة ومن الميليشيات المسلّحة (العراق).

ثانياً: عرض مكثّف للتقارير الوطنية

يستعرض القسم الثاني من هذا التقرير النقاط الأكثر أهمّية في وضعية الفضاء المدني في ستّ دول هي: **الجزائر وموريتانيا والمغرب ولبنان والأردن واليمن،** استناداً الى التقارير والوطنية ومداخلات الخبراء الوطنيين المعنيين في ورشة العمل الإقليمية التي عُقدت في بيروت في 6 تموز/يوليو 2023. ويقتصر الأمر هنا على بعض النقاط والخُلاصات من وجهة نظر التقرير الإقليمي، وهي لا تنوب عن قراءة التقارير الوطنية كاملةً (وهي منشورة على موقع الشبكة). وتسهيلاً للقراءة، يتجنّب التقرير هنا التوسّع في مصادر البيانات والمعطيات بالتفصيل، ونُحيل القارئ الى النص

الكامل للتقارير الوطنية في هذا الصدد.

الجزائر: السلطة تلتقط الأنفاس وعودة الممارسات الشمولية[4]

تعيش الجزائر اليوم - والمجتمع المدني فيها - على وقع ارتدادات الحراك الشعبي لعام 2019. نجح الحراك في إسقاط "العهدة الخامسة" (انتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للمرّة الخامسة) تحت وطأة حراكٍ شعبي جماهيري جامع غير مسبوق، إلّا أنّ الهدف اللاحق للحراك المطالب بتغيير الآليات السياسية التي تنتج السلطة لم يتحقّق، كما لم ينجح الحراك في التحوّل الى مشروعٍ سياسي وطني بديل وهو ما حصل في معظمِ حراكات الربيع العربي.

استنجدت السلطة بجائحة كورونا لقمع الحراك وإجهاض مآلاته المتوقّعة، كما استفادت لاحقاً من ارتفاع أسعار النفط بعد الحرب الروسية - الأوكرانية، التي حسّنت الموارد المالية للسلطة وخفّفت الضغط الشعبي على الحكومة. مع ذلك فإنّ السلطة الحالية لا تتمتّع بالمشروعية الشعبية على الرغم من تنظيمها لانتخاباتٍ رئاسية وبرلمانية ومحلّية (في منطقتين) تمّت في ظلّ مقاطعةٍ شعبية واسعة ونسبِ مشاركةٍ هي الأقلّ في تاريخ الجزائر (على التوالي 40% و23%، و35-37%). لقد حصل انسحاب شعبي من الآليات الانتخابية التي لم تتم وفق شروط ديمقراطية؛ والناس لم يمنحوا المشروعية للسلطة والنظام. إلّا أنّ الخطاب الرسمي يتجاهل هذا الواقع ويروّج لنفسه أنّه استجاب للدستور الجديد.

وتحت هذا العنوان يعمل النظام على تقييد الفضاء العام السياسي والمدني، وتحصين نفسه بحزمةٍ من التشريعات الجديدة لتكييف القوانين المختلفة مع الدستور الجديد. وأبرز الخطوات في هذا المسار تتمثّل بما يلي:

1. إصدار مرسوم رئاسي لتعديل المادّة 87 مكرّر من قانون العقوبات، يوسّع مفهوم الإرهاب ليشمل الدعوة الى تغيير منظومة الحكم، وتمّت ملاحقة العشرات من النشطاء وفق هذه المادّة.

2. مشاريع قوانين الإعلام والصحافة الإلكترونية، صودق على بعضها وبعضها في الطريق، زيادة صلاحيات السلطة التنفيذية في تقييم المؤسّسات الإعلامية (2023).

3. تضييق على حرّية النقابات من خلال قانونٍ جديد يحدّ من حرّية العمل النقابي (2023)، والطلب الى النقابات تغيير قوانينها للتوافق مع القانون الجديد.

4. إعداد مشروع قانونٍ جديد للجمعيات (2022) يحمل تقييداً موسّعاً لعمل الجمعيات لا سيّما لجهة تجريم الحصول على تمويلٍ خارجي، وحظر "محاولة زرع التفرقة بين مكوّنات الأمّة أو تحريض أفراد المجتمع ضدّهم، والخوض في الخيارات الاقتصادية والدينية و/ أو الثقافية ومرجعيتها الدينية". كما يُخضع الجمعيات لعقوبات جزائية، إضافةً الى أنّه لا يزال يعتمد فعلياً نظام الترخيص المُسبق لتشكيل الجمعيات.

5. تكليف جمعيات مرتبطة بالسلطة بعضوية الهيئات التي لها تواصلٌ مع المنظّمات الأممية في سعيٍ لاحتواء التواصل مع المنظّمات العالمية وحصره في منظّمات خاضعة للسلطة.

6. وإذ تتشابه هذه العناصر مع ما يحصل في دولٍ أخرى، فإنّ ما يميّز الجزائر على هذا الصعيد هو تغليف هذه الممارسات بغلافٍ أيديولوجي على النحو المستخدم في الأنظمة الشمولية، ووجود حملة دعائية دائمة ومُمنهجة لتخوين منظّمات المجتمع المدني بحجّة "العمل لصالح الخارج والدول الأجنبية والتحوّل الى أدوات لتخريب المجتمع".

في هذا السياق تعمل السلطات الجزائرية على مصادرة الفضاء المدني المستقلّ من خلال ثلاثة مسارات:

1. تسخير الأجهزة القضائية والأمنية والإعلامية والسياسية لمواجهة كلّ نشطاء الحراك الشعبي وكلّ أشكال التنظيم المدني والسياسي على كلّ الجمعيات والأحزاب التي ساندت الحراك الشعبي.

2. العمل على مرافقة بعض الجمعيات التي تسير في فلك السلطة ودعمها على حساب الجمعيات المستقلّة، والسعي لتحويلها الى ممثلّ للمجتمع المدني الجزائري تجاه الخارج. وشرط الحصول على الاعتراف والدعم هو تبنّي خطّة الرئيس عبد المجيد تبون في هذا المجال. وهذا المسار في بدايته، ولم تبرز نتائجه وتوجّهاته التفصيلية بعد.

3. إيجاد هياكل رسمية لتأطير المجتمع المدني واحتوائه، وهو ما برز مع تشكيل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب كمؤسّسات نصّ عليها دستور 2020.

بمثابة خُلاصة إجمالية لما سبق، نجد أنّ السلطة في الجزائر تتعامل بآليّات قديمة وبأدوات جديدة معها لمواجهة حرّية المجتمع المدني. وبدأت تبرز بعض التصدّعات بين مكوّنات السلطة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية عام 2024 ممّا يفتح كوّةً تتيح هامشاً أكبر للتحرّك. إنّ القمع المُعمّم الذي رسمته القوانين المصادق عليها، أو التي هي في طَور المصادقة، هي التحدّي الأكبر الذي يواجهه المجتمع المدني في الجزائر في سياق إرادة السلطة بفرض حكمٍ استبدادي على حدّ قول الكثير من الباحثين المتخصّصين في التشريعات والحرّيات. لكنّ هذا الوضع غير دائم.

موريتانيا: مجتمع مدني فتّي، وعمل لبلوَرة الهوية والاستراتيجية[5]

تميّز الوضع العام في موريتانيا خلال الفترة المنصرمة من سنة 2023 بتنظيم انتخابات تشريعية وبلدية فاز فيها الحزب الحاكم بأغلبيةٍ ساحقة في حين حصلت المعارضة بكافّة أطيافها على 19 مقعداً فقط من أصل 178. وهذه الانتخابات أثارت اعتراضات من قبل المعارضة وأوساط مدنية أخرى نظراً لحجم الخروقات التي شابتها، وقد شكّلت التجاذبات في موضوع الانتخابات إحدى علامات الصراع السياسي في البلاد مع ما صاحبه من خلافات ونزاعات قبَلية وحزبية بما في ذلك داخل الحزب أو القبيلة الواحدة، وهو أمر يزيد الوضع السياسي والمجتمعي تعقيداً.

موريتانيا من البلدان الأقلّ نموّاً التي تعاني أصلاً من هشاشة في الهياكل المؤسّسية للدولة، وقصور الأجهزة، وضعف الوضع الاقتصادي والمالي لا سيّما أنّ الموارد الأساسية مملوكة في معظمها من طرف ثلّةٍ من الأرستقراطيين منذ نشأة الدولة الحديثة. أمّا الميزات الاستثمارية والربحية فمعظمها يبقى في حسابات الشركات الأجنبية متعدّدة الجنسيات التي تستثمر في استغلال المناجم الموريتانية وتمتص القسم الأكبر من الموارد الاستخراجية، وفي الجانب الآخر ينتشر الفقر والبطالة والحرمان والهشاشة على امتداد البلاد. إضافةً الى كلّ ذلك فالبلد لم يتعافى كلّياً من آثار جائحة كورونا حيث إنّ مؤسّسات الدولة

التي توفّر الخدمات للمواطنين لم تستعد قدرتها على الاستجابة للحاجات المتزايدة في مختلف القطاعات. وأتت الحرب الروسية على أوكرانيا لتزيد المشكلة حدّة إذ تسبّبت في ارتفاع صاروخي لأسعار مختلف المُنتجات الغذائية والخدماتية من سلعٍ وغيرها وتراجع استيراد القمح والأرز والسكّر وعمّقت أزمة الأمن الغذائي في البلاد.

هذه الأوضاع زادت الأعباء على منظّمات المجتمع المدني التي تسعى جاهدةً الى المساهمة في تعويض النقص الحاصل من طرف مؤسّسات الدولة وانحسار التمويلات الدولية والأضرار الناجمة عن التغيّرات والتقلّبات المناخية من خلال القيام ببعض الأنشطة المساعدة التي تقوم بها لصالح المواطنين خاصّة الأكثر هشاشةً لا سيّما توفير الماء والغذاء وتوزيع المساعدات والتخفيف من الفقر. ومن أهمّ انعكاسات هذه الأوضاع الحراكات الاجتماعية والنزوح الداخلي من القرى نحو المدن الكبرى والهجرات الخارجية النظامية وغير النظامية وتعدّد الحركات المطلبية وفقدان الثقة والأمل في تحسّن الأوضاع (فهناك تقديرات غير رسمية تشير الى هجرة حوالي 30 ألف شخص الى الولايات المتّحدة منذ بداية عام 2023.)

يحكم الفضاء المدني الموريتاني عددٌ من النصوص التشريعية أهمّها الدستور الموريتاني (1991) وقانون الجمعيات الجديد رقم 2021-004. ويُعتبر هذا القانون تقدّماً كبيراً مقارنةً بالقانون السابق. وينصّ الدستور على ضمان الحرّيات الأساسية من حرّية تنقل وتأسيس الجمعيات وممارسة العمل السياسي. أمّا قانون الجمعيات الجديد فقد انتقل من نظام الترخيص الى نظام التصريح، ممّا ساهم في انتعاش العمل المدني وتأسيس الجمعيات التي بلغ عددها ما يزيد على 5000 منظّمة وجمعية منذ صدور القانون عام 2021. كما نصّ القانون على حقّ الجمعيات في المشاركة في مسارات متابعة السياسات العمومية وإمكانية تأسيس الجمعيات على مختلف المستويات من مركزية ومحلّية وجِهوية ووطنية وتناول مسألة الحوار حول مختلف القضايا ذات الصلة بمجال تدخّل المنظّمات المدنية الحقوقية.

هذا التقدّم في النصوص لم يكتمل لا في الممارسة ولا حتّى في النصوص نفسها حيث لا تزال السلطات تُمارس كافّة أشكال التقييد مثلها في ذلك مثل كافّة الدول المجاورة. ويشترط القانون الجديد إخضاع كافّة عمليات التمويل - الداخلي والخارجي - للرقابة وفق قوانين محاربة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، لا بل أنّه وسّعها حيث أعطى الحكومة الحقّ في المساءلة وفي الرقابة على إنفاق التمويل والتحقّق من طرق صرفه وهل يتمّ كلّ ذلك وفق أهداف الجمعية المُعلنة. كما أنّ المصادقة على قانون "حماية الرموز الوطنية" (2021) مثّل تهديداً مباشراً لحرّية التعبير وحرّية الرأي، خاصّةً على مستوى الفضاء الإلكتروني ممّا شكّل أكبر ضربة للمدوّنين والحقوقيين وحال بينهم وبين التعبير عن آرائهم. وهذا النص القانوني يمنع انتقاد من هم في السلطة وسياساتهم بحجّة أنّهم رموز وطنية، ومن شأن مخالفته تعريض الناشطين الى الملاحقات القانونية. وقد وقع ذلك بالفعل، فبموجب هذا القانون تمّ استجواب بعض المدوّنين، ومن بينهم من تمّ توقيفه. كما يمكن للوزير المكلّف بالداخلية والأمن العام تعليق عمل أيّ جمعية يشتبه في أنّها تقوم بأنشطة من شأنها أن "تُخلّ بالأمن العام"، وحلّ أيّ منظّمة بسبب عدم مزاولتها لأيّ نشاط خلال ستّة أشهر، وكما يمكنه حلّها إذا زاولت نشاطاً لا يدخل ضمن أهدافها المحدّدة في نظامها الأساسي.

ثمّة جوانب أخرى تشكّل إعاقة لعمل المجتمع المدني في موريتانيا، ذلك أنّه مع اتخاذ البلاد شكل الدولة الحديثة لم تتطوّر الممارسة المدنية ضمن فكر الدولة والمواطنة، إذ لا زال المجتمع يعيش تحت تأثير بعض السلطات السابقة على الدولة، مثل الفخذ والعشيرة والقبيلة. وهو ما يجعل عمل منظّمات المجتمع المدني يواجه مهامً تتعلّق بالتحوّل الثقافي والمجتمعي ولا

تتعلّق حصراً بالدولة والتشريع. ولا تزال في البلاد مشكلات تتعلّق بتصفية العبودية، كما الممارسات التمييزية ضدّ النساء لا تزال شائعة وتشمل أشكالاً من العنف مثل تسمين البنت على حساب صحّتها لتحضيرها للزواج والخفاض (ختان الاناث) والتزويج التعسّفي والإخراج من المدرسة...إلخ. أضف إلى ذلك القيود التي يفرضها المجتمع على طموح النساء وممارسة حرّيتهن في التنقّل والتملّك، فالنظام العقاري السائد مؤسّسٌ على الطابع الجماعي لملكية الأراضي الذي يحرم النساء من الملكية العقارية خلافاً للقانون.

الخلاصة إنّ المجتمع المدني في موريتانيا حديث، كما التنظيمات المؤسّسية للدولة الحديثة غير مترسّخة ولا تزال محكومة بنظام مركب من عنصرين: العنصر الأوّل هو التبعية الكبيرة للعوامل الخارجية والدور الحاسم للشركات الأجنبية في النشاط الاقتصادي وفي التأثير على مكوّنات السلطة؛ والعنصر الثاني هو استمرار الدور الفاعل للتشكيلات القبلية وما يرافقها من ثقافة مغايرة لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان. والدولة في موريتانيا مركبة من هذين العنصرين ممّا يضفي صعوبة إضافية أمام عمل المجتمع المدني الذي لا يزال حديث الولادة بدوره.

مع ذلك، فإنّ نواةً مدنية حقيقية للتقدّم والتغيير هي قيد التكوّن، ففي موريتانيا تنمو حركة شبابية مستنيرة تغطّي مختلف الفضاءات المُتاحة، بالتوازي مع تنامي دور وفعالية منظّمات المجتمع المدني النِسوية والتنموية والحقوقية. وأمام هذه الحركة الجديدة العمل على ضرورة تجاوز الأساليب التقليدية التي تختزل دور المجتمع المدني في دور التابع اللاهث وراء فتات المساعدات الأجنبية لنصل الى مجتمع مدنيّ وطنيّ فاعل ومستقلّ. وفي هذا المسار لا بدّ من الاستفادة من الفضاء القانوني الجديد الذي يسمح للمهمّشين وللأطراف بالعمل كمجتمعٍ مدني محلّي قد يساهم في محاربة بعض الترسّبات والأمراض القديمة من رقٍّ وأمّية وتهميش للمناطق النائية. وفي هذا الصدد فإنّ المهمّة التي لها الأولوية تتمثّل في توفير الظروف والبيئة التمكينية وفتح المجال أمام ظهور فضاء مدني منظّم مسؤول يتوفّر على المصداقية اللازمة متمكّن من فرض وجهة نظره والدفاع عنها وقادر على خلق تغيير مجتمعي نحو الأفضل نحو مجتمع أكثر ديمقراطية واحتراماً للحقوق وأكثر إشراكاً للشباب والنساء.

المغرب: ارتداد عن إنجازات سابقة، ومفترق طرق أمام المجتمع المدني[6]

يتيح وضع المغرب مقاربة وضع الفضاء المدني وفق مستويين: الأوّل يقترب أكثر من البعد السياسي التحويلي إسوةً بباقي الدول العربية لا سيّما التي تواجه أزمات سياسية أو اقتصادية - اجتماعية أو حروب تولّد أوضاعاً استثنائية في البلاد؛ والثاني يقترب أكثر من المقاربة التقليدية لعمل المجتمع المدني من منظور الخطاب الدولي لدولة "عادية" مؤسّساتها تشتغل بطريقة مقبولة، وتشريعاتها وقوانينها سارية المفعول بالحدّ الأدنى (ما عدا عندما يتعلّق الأمر بنقاط حسّاسة هي بمثابة خطوط حمر لا يمكن تجاوزها وتستجلب ردود فعلٍ عنيفة من قبل السلطات). وتُتيح البنية الثنائية للنظام - السلطة (بين المؤسّسة الملكية من جهة والحكومة من جهة أخرى) هامشاً من حرّية الحركة للنظام ومرونة في القدرة على التعامل مع حالة الاعتراض الشعبي أو السياسي ومع المجتمع المدني. ويختلف الأمر عن حالة الأردن حيث الحكومة أداة وواجهة للسلطة الفعلية يمكن الاستغناء عنها بسهولة باعتبارها كبش محرقة في صالح السلطة الفعلية، إذ أنّ النظام في المغرب أقرب الى الملكية الدستورية من الأردن، وحيث الحكومة هي شريك في السلطة وتُنتَج من خلال آليات انتخابية وسياسية وشعبية حقيقية، وإن كانت غير مثالية.

لذلك سوف نجد في التقرير المغربي عن الفضاء المدني الإشكاليات التقليدية للمجتمع المدني لجهة العلاقة مع الحكومة، وتحليل العناصر التشريعية والمؤسّسية، والتفاعل مع حيوية المجتمع،

والتمويل...إلخ، دون إغفال للجوانب الأخرى التي لها طابع سياسي كلّي، إلّا أنّها ليست الطاغية هنا كما في البلدان الأخرى التي شملها التقرير الإقليمي. فكما في البلدان الأخرى، يحمل الفضاء المدني المغربي مجموعة من القضايا التي يرافع من أجلها كقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرّيات الفردية، وحقوق النساء وتمكينهن، وقضايا بيئية، ولغوية... إلخ. واستفاد التقرير منهجياً من استبيان شاركت فيه 36 جمعية مغربية ومن مداولات وتوصيات المنتدى الوطني للمجتمع المدني شارك فيه 500 ممثّلٍ لجمعيات وطنية وجِهوية وناقش عدداً من القضايا التي يشملها التقرير.

بالنسبة للتطوّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثّلت جائحة كورونا نقطة تحوّل هامّة لما تركته من تأثير اقتصادي واجتماعي بسبب الإقفال العام والآثار الأخرى المعروفة، فزادت البطالة والهشاشة، وتعطّلت قدرة فئات اجتماعية واسعة على توفير لقمة العيش، وقيّدت حركة المواطنين ومعها منظّمات المجتمع المدني في الاستجابة مقابل إمساك الدولة بمفاصل إدارة الأزمة والاستجابة لها. وقد كان هناك قدرٌ من النجاح في التعامل مع الجوانب الصحّية وحملة التلقيح، كما أنّ الجائحة كشفت ثغرات نظام الحماية الاجتماعية التي عوّضت عنها الدولة بتقديم مساعدات لفئات واسعة من المواطنين أثناء الجائحة باعتباره الإجراء الأكثر أهمّية في سياستها. مع انحسار الجائحة استعادت السياحة حيويتها وكذلك الدورة الاقتصادية، إلّا أنّ أثار الأزمة لم تنته بالكامل. وتمثّل خطّة الحكومة لتطوير نظام الحماية الاجتماعية وتعميمه واحدة من العناصر الهامّة في توجّهها الحالي.

على المستوى السياسي كان الحدث الأكثر أهمّية هو انضمام المغرب الى اتفاقيات أبراهام مع دولة إسرائيل الى جانب دول خليجية أخرى، وتداخل التحوّلات في السياسة الخارجية مع قضية الصحراء ومواقف الدول من الاعتراف بالسيادة المغربية عليها، باعتبارها معياراً رئيسياً في هذه التحوّلات التي لا تحظى بالرضا الشعبي دون أن تتحوّل الى عنصر نزاعٍ داخلي مؤثّر. وتتمثّل المشكلات الأكثر أهمّية في المستوى الاقتصادي وتداعياته الاجتماعية، لا سيّما مواجهة التضخّم وارتفاع الأسعار التي تولّد مناخاً اعتراضياً وتحرّكات احتجاجية. ولا يمكن تفسير هذه الموجة التضخّمية (وهي عالمية) بآثار الحرب الروسية على أوكرانيا وحسب، بل أنّ لها أسباباً أخرى هيكلية وأخرى تتعلّق بممارسات احتكارية وتهدّد باتساع حالة الاحتجاج عليها. أمّا سياسة الحكومة في هذا الصدد فهي تتّبع وصفة صندوق النقد والبنك الدولي المتمثّلة في رفع الدعم عن السلع وإلغاء صندوق المُقاصّة، مقابل تحويل الوفر المحقّق لتوسيع التحويلات النقدية الى الفئات الاجتماعية المستحقّة، وهو يعني أنّ منطق الاستهداف لا يزال هو المبدأ الحاكم لنظام الحماية الاجتماعية الجديد بدلاً من منظور الحقّ، كما تطالب بذلك منظّمات المجتمع المدني.

في ما يخصّ المجتمع المدني، عرف المشهد الجمعَوي في المغرب تطوّراً كبيراً على مستوى العدد وذلك بالنظر إلى عدد الجمعيات المؤسّسة بصفةٍ قانونية والذي بلغ 259 ألف جمعية، وهو رقم يبيّن حجم وأهمّية جمعيات المجتمع المدني في الحياة العامة، لا سيّما مع تطوّر الأدوار التي مُنحت له دستورياً. ويعتمد الدستور المغربي مبادئ اللامركزية والديمقراطية التشاركية وينصّ على ضرورة إشراك المجتمع المدني في مسار التخطيط التنموي ورسم السياسات على المستويين الوطني والمحلّي، إلّا أنّ ذلك لا يحصل في الممارسة. وتلتقي إجابات الجمعيات المشاركة في الاستبيان مع نقاشات ورشة العمل للمجتمع المدني للتأكيد أنّ المشاركة شكلية، وأنّها تقتصر غالباً على إعلام الجمعيات بالقرارات المتّخذة والسياسات المعتمدة، وأنّه حتّى عندما تحصل مشاركة في النقاشات فغالباً ما لا يتم الأخذ بها، ما عدا الحالات الاستثنائية التي يكون الشخص المسؤول فيها عن عملية التشاور منفتحاً على الفكرة.

من ناحيةٍ أخرى هناك مشكلات التمويل. وإذ يوجد تمويل عمومي للمجتمع المدني إلّا أنه غير كافٍ كما يعترف بذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي. أمّا التمويل الخارجي فهو متاح أيضاً، ويتمّ إمّا مباشرةً أو من خلال الهيئات الحكومية في برامج دعم للمجتمع المدني. وما يحصل عموما هو أنّ الجمعيات المستفيدة هي غالباً الجمعيات التابعة للحكومة؛ كما أنّ التمويل الخارجي يكون مخصّصاً لأولويات مرتبطة بأجندات المانحين وعلى الجمعيات الوطنية التكيّف معها.

نخلص من ذلك الى أنّ الإطار التشريعي في ما يخصّ الفضاء المدني، لا سيّما الدستور، لا ينسحب على الممارسة ولا على كلّ القوانين والتنظيمات ذات الصلة. وبشكلٍ عام فإنّ بعض القوانين قد تجاوزها الواقع وتحتاج الى تطوير، وبعضها الآخر غير منسجم مع مرجعيات حقوق الإنسان، وبعضها الثالث قد تكشّف عن ثغرات أثناء التطبيق كما هو الحال مع مدوّنة الأسرة والتي يطرح المجتمع المدني اليوم ضرورة التعامل مع هذه الثغرات وردم الفجوة بين الجنسين التي لم يتحقّق فيها تقدّمٌ ملموس في السنوات الأخيرة حسب التقارير الدولية والوطنية المعنية. ولعلّ اللقاءات التواصلية والتحسيسية المكثّفة التي تقوم بها الجمعيات النسائية والحقوقية تعبّر عن مدى أهمّية اللحظة من أجل إقرار مدوّنة تقوم على ضمان حقوقٍ متساوية بين الرجال والنساء، خاصّة في ما يتعلّق بالحرّيات الفردية والإرث وزواج القاصرات.

وتركّز توصيات المنظّمات المدنية والجمعيات في المغرب على النقاط التالية:

- توفير منظومة قانونية خاصّة بالعمل الجمعَوي بما ينسجم مع المعاهدات الدولية ودستور 2011، وتوفّر الحماية القانونية للجمعيات وللمدافعين والمدافعات عن الحقوق والحرّيات؛
- وقف التضييق الذي تمارسه وزارة الداخلية لا سيّما عرقلة حرّية تأسيس الجمعيات وتجديد مكاتبها، وتخويل صلاحيات تلقّي التصريحات للنيابة العامة، وإخضاع العمل الجمعوي لرقابة القضاء لا غير؛
- الوقف الفوري لمسلسل المضايقات والمنع والحصار الذي تتعرّض له عدد من الجمعيات من خلال تمكينها من الفضاءات العمومية لتنظيم أنشطتها وبرامجها الموجّهة لفائدة المواطنين؛
- أجرأة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كهيئة دستورية استشارية، وتقوية صلاحياتها وتفعيل المجلس الاستشاري للعمل الجمعوي؛
- وضع نظام للتمويل يرتكز على الإنصاف والشفافية والاستمرارية، ووضع نظام محاسباتي خاصّ بالمؤسّسات غير الربحية.

كما في الدول الأخرى، فإنّ المجتمع المدني هو مساحة تتفاعل فيها خيارات متعدّدة وتتضمّن تمايزاً في الموقف. وتشكّل التمايزات في الموقف من المشاركة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي سوف يعقد في مراكش في تشهر تشرين الأوّل/أكتوبر القادم مثالاً على ذلك. وقد توزّعت المواقف بين من يطرح الاستفادة من المناسبة من أجل التشبيك والضغط المشترك على المؤسّسات المالية الدولية، وبين من يذهب الى المقاطعة والضغط من الخارج. وقد شهدنا التمايزات نفسها داخل المجتمع المدني المصري (والعربي) إزاء قمّة المناخ في شرم الشيخ (كوب 27) عام 2022. وهذا دليل على حيوية المجتمع المدني وتنوّعه، وعلى تنوّع القضايا التي يتصدّى لها بدءاً من العمل المحلّي وصولاً الى قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مروراً بالتغيّر المناخي والأجندات العالمية للتنمية.

لبنان: مجتمع مدني في ظلّ سلطة مفكّكة وخارجة على القانون[7]

ثمّة خصائص هيكلية للنظام اللبناني، أبرزها الطائفية السياسية وطبيعة السلطة بعد اتفاق الطائف الذي يتلخّص في تقاسم السلطة والدولة من قبل قادة الميليشيات وبقايا التقليديين مع ارتباطات بالقوى الإقليمية لا سيّما النظام السوري (في فترة ما قبل 2005). وتشكّل هذه أحد المكوّنات الكامنة في خلفية الوضع الراهن الذي شهد تطوّرات بات لها الدور الحاسم في رسم ديناميات الوضع الحالي.

ولبنان اليوم يعيش أزمة شاملة وعميقة:

- سياسياً: انقسامات عميقة - بما في ذلك داخل مكوّنات السلطة حيث لعبت ثورة 17 تشرين 2019 دوراً حاسماً في تفاقمها - بالتلازم مع تقلّص مساحات الفعل الوطني لصالح المشاريع والتدخّلات الإقليمية والدولية؛

- سياسياً أيضاً، عرف لبنان أحداثاً لها طابع شديد الخطورة والدلالة (انفجار المرفأ، وتوتّر العلاقات الخارجية مع الدول العربية والدولية الصديقة تقليدياً)، بل أنّ بعضها له طابع تأسيسي (اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان ودولة إسرائيل والدخول في علاقة شراكة في ما يتعلّق بعمليات التنقيب عن الغاز واستثماره)؛

- مؤسّسياً: البلد دون رئيس جمهورية، ودون حكومة كاملة الصلاحية، والقضاء معطّل بشكلٍ شبه كامل وتحت القبضة المُحكمة للسياسيين في ظلّ عدم إقرار قانون استقلالية القضاء، ومجلس النواب يعجز عن انتخاب رئيس جمهورية جديد وهو شبه معطّل أيضاً - ما عدا استثناءات - بعد أن فقدت الأطراف المُمسكة بالسلطة الفعلية زمام الامور مع تبدّل جزئي في حجم الكتل النيابية ودخول نواب جدد من خارج الأحزاب التقليدية تحت وهج ثورة 17 تشرين؛

- اقتصادياً واجتماعياً: فقدان الليرة اللبنانية لـ 98% من قيمتها تجاه الدولار، وتدهورٌ شامل في مستوى المعيشة واندثار الطبقات الوسطى، تدهور الخدمات العامّة (ماء وكهرباء) والاجتماعية (تعليم وصحّة)، مصارف مُفلسة تحتجز أموال المودعين؛ المصرف المركزي دون حاكمٍ أصيل وهو ملاحق دولياً وداخلياً بتهمة تبييض الأموال واختلاس أموال عامّة.

باختصار، الدولة شبه منحلّة في لبنان بدءاً من دورها كصاحبة الحقّ الحصري في استخدام العنف الشرعي ضمن القانون، مروراً بتوفير الخدمات اليومية، وصولاً الى حالة شبه معمّمة من الاضراب والامتناع عن ذهاب الموظفين الى مكاتبهم بشكلٍ مستقر. وغياب الدولة هذا يعني غياب الطرف المسؤول الذي يفترض بالمجتمع المدني أن يتعامل معه صراعاً أو شراكةً، ويضعه في مواجهة حالة هُلامية من القوى والأطراف الخارجية والوطنية والمحلّية، ويُقصيه عن الآليات الرسمية التي يُفترض أن ترسم ملامح الخروج من الأزمة، ويضعه مرّةً أخرى أمام مهام لها طابع سياسي وطني بالدرجة الأولى.

ركّز التقرير اللبناني هذا العام على بعض التطوّرات المتعلّقة باستجابة الحركة النقابية للأزمة. وخلال العقود السابقة أحكمت السلطة وأحزابها السيطرة على الحركة النقابية من خلال تعاقب ممارسات القمع والاحتواء والترخيص للنقابات الموالية لها. وعشيه ثورة 17 تشرين 2019 كانت الحركة النقابية قد فقدت استقلاليتها بشكلٍ شبه كامل. وأدّى الحراك الشعبي الى توليد دينامية جديدة في المجتمع، واستجابت بعض الفئات المهَنية لذلك من خلال معارك انتخابية داخل النقابات أو السعي الى بدائل خارجها، حققّت نجاحات أحياناً ولم تنجح أحياناً أخرى. فوهج التحرّك الشعبي عام 2019 أدّى الى نجاح انتخابي في نقابة المحامين في صالح توجهات الحراك (النقيب ملحم خلف)، ونجح تحالف "النقابة تنتفض" في نقابة المهندسين، وأيضاً في انتخابات نقابة

الصيادلة. في المقابل، وبسبب انسداد الأفق في حالات أخرى اتّجهت قوى مجتمعية ومهنية أخرى الى تشكيل "نقابات بديلة" هي لجان نقابية ظِلّ وتجمّعات نقابية مستقلّة (ربما بتأثير من تجربة تجمّع المهنيين والمهنيات في السودان)، وهكذا كانت الحال بالنسبة الى تجمّع نقابة الصحافة البديلة، وتجمّع مهنيون ومهنيات، ولجنة المعلمين المتعاقدين المستقلّة، وروابط الأهل البديلة في المدارس الخاصة، ونادي القضاة، ولجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين أثناء الثورة...إلخ. وقد بيّنت التجربة أهمّية هذه التحوّلات ودورها في خلق دينامية مهنية جديدة، إلّا أنّها اصطدمت أيضاً بشبكات المصالح المترسّخة في الهياكل النقابية والمجتمعية، وبقدرة قوى السلطة على قمعها أو احتوائها سواءً بالاستقطاب السياسي - الطائفي أو بالضغط باستخدام لقمة العيش.

استمرّ الضغط والتقييد على الفضاء المدني بشكلٍ عام، وعلى منظّمات المجتمع المدني وحرّية الصحافة والتعبير والفضاء الإلكتروني. واستخدمت الوسائل القديمة - الجديدة نفسها: التخوين والاتهام بالارتهان للإرادة الخارجية والسفارات والفساد الذي اتّخذ حجماً غير مسبوق لا سيّما مع امتناع المانحين عن تقديم الدعم للحكومة وتفضيل التعامل المباشر مع المنظّمات غير الحكومية اللبنانية أو التنفيذ المباشر. وقد تولّت هذه الحملة الأحزاب السياسية في السلطة مباشرةً لا من خلال الدولة نفسها.

وفي ظلّ انحلال الدولة، حصل تماد في انتهاك القانون في قمع الحرّيات والفضاء العام. وعرف لبنان حالات الاغتيال (لقمان سليم)، والاستخدام المتكرّر وغير القانوني للنظام القضائي وأجهزة الأمن (كلّ حسب ولائها السياسي) في ملاحقة الصحفيين والإعلاميين والنشطاء في كلّ مجال، وتكرّرت الدعاوى القضائية التي رفعها مسؤولو الأحزاب إزاء أيّ انتقاد يتعرّضون له حتّى ولو كان مجرد "بوست" على فيسبوك، أو تغريدة على تويتر، أو تصريح في مناسبة ما، وكانت الحصّة الأكبر لمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، وأحياناً المحكمة العسكرية.

ويُسجّل في هذا الصدد مثلاً صدور حكم بالسجن سنة للصحفية ديما صادق بتهمة القدح والذمّ (يُفترض مبدئياً أن يكون ذلك من اختصاص محكمة المطبوعات)، واستدعي الى التحقيق نشطاء آخرون من ضمنهم وليم نون أحد أبرز نشطاء تجمّع أهالي ضحايا المرفأ. والانتهاكات من هذا النوع كثيرة جداً.

إلّا أنّ اللافت على هذا الصعيد هو نجاح السلطة - وإن جزئياً - في نقل المواجهة الى داخل المجتمع نفسه والى داخل الهياكل النقابية نفسها. المثال الأكثر خطورةً في هذا المجال هو القرار الذي اتّخذته نقابة المحامين في بيروت بمنع المحامين من التصريح في وسائل الإعلام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي دون الحصول على إذنٍ مسبق من نقيب المحامين في مخالفة صريحة للحقّ الدستوري في التعبير عن الرأي (وحصلت محاولة مشابهة أيضاً مع القضاة قد تكون محاولة لِلَجم نادي القضاة الذي يُعتبر تجربة فريدة من نوعها). وكان الحافز المباشر في هذا المجال هو الدور الذي لعبته المفكّرة القانونية بشكلٍ خاص في مجال الدفاع عن حقوق المواطنين وتنظيم حملات من التقاضي الاستراتيجي في القضايا العامة، وتمّ استدعاء مدير المفكرة المحامي نزار صاغية أمام مجلس النقابة. المعركة لا تزال مستمرّة لكنّ دلالاتها خطيرة لجهة كشف القوى الاحتياطية التي لا تزال قوى السلطة تملكها في الضغط على الفضاء العام وعلى الفضاء المدني. ومن ضمن هذه الوسائل الاحتياطية ما شهده لبنان خلال الأشهر الماضية من حملات عنصرية ضدّ اللاجئين السوريين فيه وهي محاولة لتحويل الانتباه والصراع السياسي عن التصدّي للأزمة السياسية والمؤسّسية والاقتصادية - الاجتماعية وتحميلها للاجئين. وأيضاً الحملة المنظّمة ضدّ مجتمع الميم، وضدّ الحرّيات الشخصية في بعض المواقع (منع لباس السباحة على شاطئ صيدا ومنع الحفلات)، والتي ليس لها أيّ مناسبة أو سبب مباشر سوى تعميم خطاب الكراهية وخلق الصدامات داخل المجتمع بدل التصادم مع المتسبّبين بالأزمة.

في الخلاصة، انتهاك حقوق الإنسان وغياب المحاسبة أصبحا المبدأ والتعدّي على الحرّيات الأساسية والعامّة أصبح سياقاً تقوم به الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية بغطاءٍ من بعض القضاة، ولكنّ المخيف هذا العمل الممنهج لقمع الناشطين وهو في تزايد دائم كلّما زادت الحركة الاعتراضية في البلد في محاولة لإعادة عقارب الساعة الى الوراء الى حقبة تشبه حقبة الوصاية السورية حيث كانت الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية التابعة لها تقوم بالتضييق على الناشطين وتقمعهم وتمنعهم من التعبير والتجمّع. إلّا أنّ المجتمع لم يخضع حتّى الآن رغم كلّ الظروف الصعبة ولا زالت هناك أصوات تطالب ببناء الدولة والمؤسّسات، وبفصل الدين عن الدولة ولا زال هناك ناشطون يدعمون بعضهم بعضاً عند كلّ حدث يمسّ بحرّية التعبير، ولا زال المجتمع المدني يحارب خطاب الكراهية ويحاول تسليط الضوء على المشاكل الحقيقية في البلد، فطالما هناك صوتٌ معترض هناك أمل.

الأردن: الحكومة تضيق ذرعاً، وتضييق متوسّع على الفضاء العام[8]

لطالما تجاذب السلطات الرسمية في الأردن اتجاهان: الأوّل يحرّكه الحفاظ على صورة الأردن تجاه الخارج التي تجعل منه بلداً معتدلاً يحظى بمقبولية لجهة الاستقرار ووجود حيّز مقبول من الالتزام بالقوانين الدولية والمعايير الديمقراطية الشكلية، وهذه الصورة ضرورية لاستمرار تمتّعه بالدعم الغربي السياسي والمالي وإمكانية التعامل مع الأمم المتّحدة والمؤسّسات المالية الدولية، لا سيّما صندوق النقد والبنك الدوليين، والاتجاه الثاني يتمثّل في تزايد علامات ضيق الصدر من هامش الحرّية المتاح أمام منظّمات المجتمع المدني المختلفة بما في ذلك النقابات، وقدرة هذه المنظّمات على التأثير في الشارع وعرقلة بعض البرامج الحكومية، لا سيّما تلك التي تؤدّي الى الإضرار بمصالح فئاتٍ واسعة من المواطنين وهي فئات تتوسّع باستمرار مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وبعيد جائحة كورونا، بدأ يغلب الميل الى التضييق الصريح على الفضاء المدني وعلى الحرّيات العامة والنقابية والمدنية، وتشدّدت قبضة السلطة التنفيذية في القمع والمنع والملاحقات، بالاستفادة من كون الأجندات العالمية تميل بدورها نحو الأمن والاستقرار، وتتساهل وتغضّ النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد الحرّيات العامة، ما يشجّع السلطة التنفيذية على التوسّع في ممارسة هذه السياسات.

تسمح ديناميات النظام السياسي ومؤسّساته في الأردن، إجراء حلّ الحكومة عند حدوث أيّ أزمة جدّية وتحميلها مسؤولية تردّي الأوضاع، وأحياناً تنظيم انتخابات عامة، في ما يمكن تسميته بعملية فكّ وإعادة تركيب، تؤدّي الى إعادة بناء مؤسّسات الدولة المختلفة وفقاً للأسس ذاتها. إنّ الوصف الموضوعي لطبيعة الدولة في الأردن، كما تعبّر عنه التصنيفات العالمية، حيث تراجع تصنيف الأردن حسب مؤشّرات الديمقراطية والحوكمة أنّه دولة استبدادية وغير حرّة مع هوامش بسيطة من الحرّية تسمح بانتقاد السياسات والحكومة، تتفاوت حسب المراحل وحسب حدّة الأزمة وتنامي حركة الاعتراض وجذريتها. أمّا من ناحية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ الأردن "أنجز" البرنامج الثامن المشترك مع صندوق النقد الدولي، ويعمل حالياً على البرنامج التاسع، ولم تتحقّق الأهداف المعلنة لهذه البرامج. والنتيجة الفعلية لهذا المسار هو تعمّق اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية، وتفاقم مشكلة الدَين العام، وتراجع مستوى معيشة المواطنين بشكلٍ كبير، مع وصفة العولمة النيوليبرالية التي تتبنّاها الحكومات المتعاقبة والتي تتمثّل في تطبيق سياسات مالية تقشّفية وتراجع المسؤولية الاجتماعية للدولة، ورفع الدعم، والخصخصة، والمزيد من الضرائب غير المباشرة، والاقتراض... الى مجمل عناصر الوصفة النيوليبرالية الأخرى من مجال الحوكمة والإدارة وإضعاف النقابات والمجتمع المدني. أمّا

ما يُسمّى عمليات "الإصلاح" المستمرّة منذ ما يقارب 34 عاماً، فلا تزال بطيئة ولم تؤثّر إيجاباً في مسار تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد شملت عملية "الإصلاح" غير المُنجزة حتّى الآن مجموعة من البرامج والمبادرات تمثّلت في الميثاق الوطني، الأردن أوّلاً، كلّنا الأردن، الأجندة الوطنية، مخرجات الحوار الوطني، الأوراق النقاشية الملكية، برامج "الإصلاح" المتنوّعة التي نشهدها الآن: رؤية التحديث الاقتصادي، برنامج التحديث السياسي، برنامج التحديث الإداري.

نتج عن عدم تحقيق إنجازات إصلاحية حقيقية، مظاهر غضب عام في أوساط المواطنين، اتّخذت أشكالاً متعدّدة مثل التجمّعات والوقفات الاحتجاجية والتظاهر والاعتصام والاضرابات التي قامت بها قطاعات اجتماعية واقتصادية عديدة من بينها حراكات وأحزاب سياسية وأطر مدنية ونقابات. وقد عرف الأردن آلاف الاحتجاجات مختلفة الأشكال والاتّساع والأهداف خلال السنوات الماضية. وتشكّل الحركات الاحتجاجية ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الاجتماعية مكوّناً بالغ الأهمّية في الأردن، دون أن يلغي ذلك البُعد السياسي لا سيّما الاحتجاجات على تضييق مساحة الحرّيات والمطالبة بالإفراج عن معتقلي حرّية الرأي، واحتجاجات على توقيع الحكومة على مذكّرة تبادل "الماء مقابل الكهرباء" مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتضامن مع النضال الفلسطيني، ومؤخّراً الاحتجاجات على مشروع قانون الجرائم الإلكترونية (تموز- آب 2023).

تستخدم الحكومة في الأردن بكثافة الأدوات التشريعية في تقييد الفضاء المدني والذي يحمل في طيّاته مخاطر سنّ التشريعات غير الديمقراطية الجديدة التي تُضاف الى القديم منها، ما من شأنه أن يؤدّي الى صعوبات مستقبلية في التخلّص من هذه القيود:

- تتمتّع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطاتٍ إشرافية ورقابية واسعة على تأسيس الجمعيات وأعمالها، ولها صلاحية حلّ الجمعيات ورفض التسجيل؛
- تخضع الجمعيات والشركات غير الربحية الى قيودٍ على عملها من خلال الحصول على موافقات حكومية على كافّة عمليات التمويل الخارجي؛
- تدفع الحكومة باتجاه تحجيم أدوار مؤسّسات المجتمع المدني وقصر دورها على "العمل الخيري لا الحقوقي"؛
- لا تعترف الحكومة حتّى الآن بأيّ وضعية قانونية لأطر التنسيق بين منظّمات المجتمع المدني، على الرغم من وجودها واقعياً واضطرار الحكومة للحوار معها.
- أمّا بالنسبة للعمل النقابي، يلفت الانتباه أنّه لم يتم تأسيس أيّ نقابات عمّالية جديدة في الأردن منذ ما يُقارب نصف قرن، وتمّ نقل صلاحية إصدار التصنيف المهني للفئات العمّالية المسموح لها إنشاء نقابات من اللجنة الثلاثية إلى وزير العمل، ولم تلتزم الحكومة الأردنية بقرار محكمة الاستئناف بإعادة فتح نقابة المعلّمين حتّى الآن؛ هذا الى جانب عدم التزامها بقرار المحكمة الدستورية التفسيري الذي صدر قبل نحو عشر سنوات بالسماح للعاملين في القطاع العام بإنشاء نقابات.
- تتمتّع وزارة العمل - وفق القانون - بسلطاتٍ شاملة على تأسيس النقابات العمّالية ونقابات أصحاب العمال، وفي الممارسة - ممّا يمنحها سيطرة شبه كاملة على أداء النقابات العمّالية.
- تمّت إعادة هندسة النقابات العمّالية بما يضمن المزيد من السيطرة عليها (تمّ ضم عمّال الزراعة والعاملين في قطاع خدمات المياه والمجاري إلى نقابة العاملين في الصناعات الغذائية. تمّ ضم عمّال المنازل إلى نقابة العاملين في الخدمات العامة. تمّ ضم عمّال الإسمنت إلى نقابة العاملين في المناجم والتعدين. أضيفت فئة العاملين في شركات خدمات التوصيل والتطبيقات الذكية إلى النقابة العامة للعاملين في النقل البرّي

والميكانيك. تمّ شمول العاملين في الأسواق الحرّة تحت مظلّة نقابة العاملين في النقل الجوّي والسياحة؛

- تمّ حرمان العاملين الذين ليس لديهم نقابات من حقّ إجراء مفاوضة جماعية مع أصحاب الأعمال؛

- وبالنسبة الى الحرّيات العامة والصحفية وحرّية التعبير، تفرض الحكومة الحصول على موافقات مُسبقة لأيّ نشاط جماهيري أو اجتماع مغلق محدود العدد، وأصدرت السلطات أوامر منع النشر عام 2022 في العديد من القضايا، وشهد عام 2022 اعتقال العشرات من الناشطين السياسيين والاجتماعيين بسبب مشاركتهم في احتجاجات سياسية واجتماعية أو منعهم من ذلك بشكلٍ استباقي، ومازال البعض منهم مُعتقلاً حتّى الآن، وتدور في الوقت الراهن مواجهة كبيرة مع السلطة تتعلّق بقانون جرائم المعلوماتية الذي يقيّد حرّية التعبير في الفضاء الافتراضي بشكلٍ ينتهك أبسط الحقوق.

وفي الخُلاصة يمكن القول إنّ البيئة السياسية والتشريعية غير صديقة لعمل مؤسّسات المجتمع المدني وتعمل الحكومة للسيطرة على منظّمات المجتمع المدني واحتوائها. كما يتعرّض بعض قادة منظّمات المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان للعديد من المضايقات وخطر المراقبة، على سبيل المثال اكتشف بعض السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أنّه تمّ استهداف هواتفهم ببرنامج "بيغاسوس" للتجسّس في 2021. ولا توجد حتّى الساعة سياسات مكتوبة لتنظيم المشاورات حول السياسات العامة للدولة.

إلّا أنّ المجتمع المدني في الأردن مدركٌ لهذه الصعوبات، والعديد من المنظّمات الحقوقية والتنموية لم تفقد استقلاليتها ولا قدرتها على العمل الجماعي للتصدّي لهذا التقييد المستمر والمنهجي للفضاء المدني، وقد أثبتت مواجهات السنوات القليلة الماضية عن قدرة هذه المنظّمات على إفشال أو عرقلة التوجّهات الحكومية غير الديمقراطية.

اليمن: سلطة مندمجة مع الميلشيات وتدمير معمّم للمجتمع[9]

ما من شك أنّ الوضع العام في اليمن هو العنصر المُهمين بشكلٍ طاغٍ على ما عداه من عناصر خاصة، في المجتمع أو المؤسّسات. فاليمن في حالة حرب معمّمة وشاملة تدمّر المؤسّسات والبنى المادّية وتُفكّك المجتمع على نحوٍ خطير. والمجال الترابي موزعٌ بين سلطتين حوثية في صنعاء وشمال البلاد، وسلطة هجينة من مكوّنات محلّية وتحظى بشرعية خارجية - شكلية على الأقل مع مكوّنات إقليمية مقرها عدن في الجنوب، وهي على درجة من التعدّد في مكوّناتها الداخلية والإقليمية ولا تخلو من تناقضات في ما بينها. أمّا الشعب اليمني فيعيش في وضعٍ بالغ الصعوبة من مغالبة هذا الواقع في صراع من أجل البقاء من خلال مساعدات إنسانية وما تبقّى من قدرة داخلية على المقاومة والصمود. يترك هذا الوضع أثره على طبيعة عمل منظّمات المجتمع المدني وعلى الفضاء المدني بشكلٍ عام. وتعتبر منظّمات المجتمع المدني بشكلٍ عام، أنّ قضاياها ومهامّها هي عينها مشكلات الشعب اليمني، وترى عملها متلازماً مع احتياجات المجتمع، مع ما يعنيه ذلك من أولويات إنسانية الى جانب وقف الحرب واستعادة المسار السياسي الوطني للحلّ من قبل الشعب اليمني وفئاته المختلفة.

مرّ المجتمع المدني اليمني بثلاث مراحل خلال العقد (ونيف) الأخير: مرحلة الصعود؛ مرحلة الاحتواء، مرحلة الانتكاس؛ وهي مراحل مشابهة ومواكبة لمراحل تطوّر الوضع والأزمة في اليمن:

1. مرحلة الصعود:

هي مرحلة تطوّر وزيادة فعالية المجتمع المدني امتدّت من عشية حراك 2011، حتى انتهاء الحوار الوطني في كانون الأوّل/ديسمبر 2014. وكانت المواجهة مع النظام قد بدأت قبل 2011 وكان لها بعدٌ سياسي، إلّا أنّها انطلقت بزخمٍ غير مسبوق في احتجاجات 2011 حيث تحرّك الشارع من أجل اسقاط النظام وفرض تغيير في المسار السياسي والمؤسّسي في البلاد. وخلال تحرّكات الشارع على امتداد عام 2011 حتى تنحّي الرئيس الصالح عن الرئاسة في شهر شباط/فبراير 2012، احتلّ المجتمع المدني ممثّلاً في الحراك الشعبي مقدّمة المشهد بدلاً من أحزاب المعارضة كما كان عليه الأمر قبل 2011، وفي قلب الحراك الشعبي برز الشباب والمرأة كأبرز القوى المحرّكة والدافعة باتجاه إحداث تحوّل جوهري في طبيعة النظام السياسي، وفي طريقة عمل وتفكير المجتمع المدني، وتميّزوا في ابتداع طرائق ووسائل مبتكرة للضغط والتأثير لم تكن مألوفة داخلياً من قبل. وقد حافظ المجتمع المدني على دوره المتميّز أثناء الحوار الوطني عام 2013 - 2014 (كانون الثاني/يناير) حيث تمثّل المجتمع المدني بـ 60 مقعداً في الحوار الوطني مع تمثيلٍ وازن للشباب والنساء؛ ولعب دوراً هاماً في المضمون وفي المُخرجات وفي الآليات، التي عبّرت عنها مُخرجات الحوار ومسوّدة الدستور المقترحة من خلال تضمين الحقوق المدنية والسياسية، ومدنية الدولة والعدالة الانتقالية، في مسوّدة الدستور المزمع طرحها للاستفتاء، واشتبك مع العديد من القوى التقليدية الرافضة لمدنية الدولة، كقوى الإسلام السياسي، وبعض القوى القبلية وقوى الثورة المضادّة حتى تمكّنت تلك القوى في النهاية من تخريب هذا المسار وإجهاضه. كما نجح في فرض المواد المتعلّقة بتعزيز المشاركة السياسية للنساء،[10] وحرّية المعتقد والضمير، وتحديد فترة الرئاسة بفترتين فقط. وفي المحصلة فإنّ تأثير الاحتجاجات السلمية في اليمن - ربما - كان أقوى ممّا هو في البلدان العربية الأخرى لا سيّما في بلدٍ قبلي ومسلّح بالكامل، وساهم في التأثير إيجاباً على سلوك الأطراف السياسية والمكوّنات الاجتماعية برز في مشاركة مواطنين منتمين الى قبائلهم في الحراك الشعبي السلمي، وفي انضواء الأحزاب أيضاً تحت مظلّة الحراك الشعبي عام 2011.

2. مرحلة الاحتواء:

بدأت ممهّداتها مع المبادرة الخليجية ودخلت حيّز التنفيذ مع تنحّي صالح ثم مع بدء الحوار الوطني. تحرّكت الأحزاب السياسية التقليدية بعد الإطاحة بالسلطة السابقة - وهي كلّها شاركت في السلطة في مراحل مختلفة من تاريخ اليمن الحديث، فبدأت في استقطاب الشباب والسعي للترويج لمشاريعها الخاصة وعملت على زيادة تأثيرها وحصّتها في الحراك الشعبي، وزادت من تفرّدها بعد فضّ الاعتصامات في الشارع. وجد المجتمع المدني نفسه مكشوفاً في مواجهة السلطة الانتقالية القديمة الجديدة. وعرفت هذه الفترة تمايزاً داخل منظّمات المجتمع المدني بين من استقطبته الأحزاب والتيارات السياسية، ومن كان أكثر تأثّراً وتبعية للمنظّمات الدولية والجهات الخارجية، وفئة ثالثة حافظت على استقلاليتها عن الأحزاب وحاولت مأسسة عملها على أسس تنموية وحقوقية. لكنّ التغيّرات تركت دون شك أثرها على الأولويات والأجندات، ولعبت الأطراف الخارجية دوراً في عملية الاحتواء هذه من خلال التمويل والتأثير على الأجندات والسقوف السياسية المنخفضة والأجندات التي تحظى بالدعم. وما تجدر الاشارة إليه هو أنّ الحوار الوطني، وبقدر ما هو آليّة مشاركة فعّالة في الحالة اليمنية، هو في الوقت عينه آليّة احتواء ناعمة لأنّه يضع سقوفاً وآليّات ويفرض تعاملاً ضمنياً بين ممثّلي المجتمع المدني وبين الأطراف الأخرى التي لا تشاركه المنطلقات والأهداف. إلّا أنّ الاحتواء الفعلي حصل من قبل الأحزاب والحكومة الانتقالية خارج الحوار الوطني حيث لم يكن هناك حوار ومشاركة، بل كان تقاسمٌ للسلطة وتقليصٌ كبير لمشاركة المجتمع المدني وفعاليته في هياكلها وآلياتها.

3. مرحلة الانتكاس:

أدّى النزاع الدائر منذ العام 2014 الى تأثّر الفضاء والمجتمع المدني بشدّة. وبحسب دراسة استقصائية أجريت في عام 2105 فإنّ 60% من مؤسّسات المجتمع المدني تعرّضت لأعمال عنفٍ ونهبٍ ومضايقات أو جمّدت أصولها. كما واجهت منظّمات المجتمع المدني تحدّيات عديدة شملت، مخاطر تتعلّق بالأمن والسلامة، مثل الاحتجاز والابتزاز والاعتداء والخطف ومحاولات قتل موظّفين من قبل الجماعات المسلّحة أو أفراد؛ بالإضافة الى شنّ حملات تشويه سمعة المنظّمات والناشطين بهدف تقويض عملهم، وفُرضت قيود على حرّية التعبير وحرّية التجمع.

أدّى النزاع الى عسكرة الفضاء المدني، ودفع المجتمع المدني نحو التفكّك، وقد انخرطت بعض المنظّمات بشكلٍ غير مباشر في بنية الصراع. ويعمل المجتمع المدني في بيئتين ضاغطتين، أقساهما في صنعاء ومنطقة سيطرة الحوثيين حيث الأيديولوجيا المُسيطرة لا تعترف بالمجتمع المدني ولا باستقلاليته ولا بالفكر المدني والمواطني. وقد حصل نوعٌ من التهجير الجماعي للمنظّمات المدنية والحقوقية من صنعاء ومن مناطق السيطرة الحوثية. أمّا في نطاق سيطرة حكومة عدن، فالمجتمع المدني والصحفيون والناشطون الحقوقيون يتعرّضون أيضاً لشتّى أنواع التضييق بما في ذلك القتل والاغتيال، وتجد المنظّمات المدنية والجمعيات نفسها منشغلة بالإغاثة، ومستقطبة بين مختلف الأطراف والجماعات الداخلية بما في ذلك الميليشيات المسلّحة التي انضمّت الى المجلس الرئاسي، والتي لا تترك أيضاً حيّزاً للعمل المدني المستقل. كما أنّها تجد نفسها في وضعية التبعية للتمويل الخارجي. هناك أيضاً تدخّلات في العمل الداخلي للجمعيات والتوظيف في الجمعيات، وتضييق خاص على الصحفيين ووسائل الإعلام إسوةً بباقي الدول العربية.

على الرغم من هذا المشهد القاتم، فقد حافظت نواةٌ صلبة من منظّمات المجتمع المدني على موقفها الوطني المستقلّ والمتمسّك بالحقوق السياسية والحقّ في التعبير والحقّ في تكوين مؤسّسات العمل المدني، ومقاومة انعدام فرص ممارسة الفعل الاحتجاجي. إلّا أنّ حدّة الصراع المسلّح الحالي ونتائجه، تجعل العمل الحقوقي والسياسي شديد الصعوبة مقارنةً بوجود هامشٍ جزئي يمكّن من العمل على فكرة التضامن الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل الشعبي من أجل حقوق بعض الفئات الاجتماعية لا يزال ممكناً.

أمّا في الوضع العام، فإنّ الفاعلين الدوليين هم المؤثّرون بشكلٍ حصري في "عملية السلام" حيث يتمّ إقصاء المجتمع المدني اليمني عن أداء أيّ دورٍ سياسي في العملية السياسية في اليمن. ولا يستطيع المجتمع المدني أن يغضّ النظر عن الأولويات الإنسانية، لكن ثمّة ضرورة لمرافقة ذلك بالسعي الى استعادة المساهمة السياسية للشعب اليمني في العملية السياسية المُصادرة من قبل القوى الخارجية بشكلٍ شبه كامل. والمجتمع المدني هو الأداة المتاحة أمام اليمنيين من أجل تحقيق ذلك رغم الصعوبات وانسداد الأفق.

ثالثاً، خُلاصات

التشابه والتمايز في أوضاع الفضاء المدني

انطلاقاً من التقارير الوطنية التي سبق عرضها، ومن مداخلات ورشة العمل لمناقشة التقارير الوطنية التي عُقدت في بيروت مطلع شهر تموز/يوليو 2023، تأكّد مرّة أخرى تشابه الأوضاع في البلدان العربية المختلفة مع تفاوتات لا تلغي المشترك في أساسيات التضييق والصعوبات والمهمّات التي يوجهها المجتمع المدني في البلدان الإفرادية. فالمَيل نحو المزيد من الاستبداد والتضييق على الحرّيات العامة والشخصية وعلى الفضاء المدني، والتراجع عن بعض المكتسبات التي تحقّقت خلال العشرية التي تلت الربيع العربي، سمة مشتركة وعضوية لا يمكن غضّ النظر عنها. كما أنّ المجتمع المدني يجد نفسه أكثر فأكثر أمام مهامٍّ ذات طابع تحويلي تُصنّف في خانة التحوّل السياسي ممّا يجعلها في مواجهة أكثر احتداماً مع الحكومات ومع التيارات المحافظة والفاعلين غير الحكوميين وقوى الأمر الواقع لا سيّما المسلّحة منها في عددٍ من البلدان. كما أنّ بلدان المنطقة تعاني أيضاً من أزمات اقتصادية واجتماعية سبق التطرّق اليها في الفقرات الأولى من هذا التقرير.

ويلخّص الجدول أدناه بعض سمات الفضاء المدني والأطراف المؤثّرة فيه تبيّن التشابه والتمايز ودور الفاعلين الأربعة فيه (على غرار الجدول الوارد في التقرير الإقليمي السابق):

الجدول 1: جدول يلخّص أدوار الأطراف المختلفة في التأثير في الفضاء المدني في البلدان الستّة.

الطرف / الدولة	السلطة/الحكومة	فاعلون غير دولتيين	مانحون ومؤسسات دولية	القدرات الذاتية للمنظمات
الجزائر	متشدد جدا	غير حاسم او ضعيف	ضعيف	يميل الى الايجابية
موريتانيا	متشدد	متشدد	مؤثر مع ميل الى الهيمنة	ضعيفة
المغرب	متشدد	غير حاسم او ضعيف	يميل الى الايجابية	ايجابية
الاردن	متشدد	متشدد	تحت مظلة الحكومة	ايجابية
لبنان	ميل للتشدد لكن سلطة مفككة	ميل الى الهيمنة والتشدد	تأثر متزايد مع مقاطعة الحكومة	ايجابية
اليمن	سلطتان وميليشيات مندمجة معها والكل متشدد جدا		دور مؤثر ومهيمن	ضعيفة

في هذا السياق شدّدت التقارير الوطنية والمداخلات على أهمّية وأولوية التضامن والعمل المشترك على الصعيد الإقليمي، باعتباره وسيلة ضرورية وفعالية للتصدّي لهذه الأوضاع سواءً على المستوى الإقليمي، أو من أجل مساعدة القوى المدنية في كلّ بلدٍ على حِدة، لا سيّما القوى المدنية وقوى التغيير التي تواجه أوضاعاً استثنائية وصعبة بما في ذلك مخاطر الحروب والحروب الأهلية والتفكّك المجتمعي والانزلاق نحو الحكم الاستبدادي المطلق. كما أنّ الأهمّية المركزية للتضامن الإقليمي (والدولي) يأتي أيضاً انطلاقاً من أنّ الحكومات - لا سيّما حكومات المنطقة العربية - متضامنة ومتساندة في دعم الثورات المضادّة والانقلابات على أيّ مسار محتمل للتحوّل الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة الملتزمة بمنظور الحقوق، لا بل إنّ بعضها يتدخّل مباشرةً وبالقوّة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة لتحقيق هذا الهدف. فإذا كانت الحكومات والقوى المُعادية للتحوّل الديمقراطي وقِيَم المواطنة والعدالة والحقوق متضامنةً ومتساندةً على هذا النحو، فالأولى بالقوى المدنية أن تتضامن على نحوٍ أكثر فعالية بما يساعد الحراك المجتمع المدني على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي على حدّ سواء.

لقد شكّل الربيع العربي فرصة تاريخية لنا عام 2011 لم نكن مستعدين لها كما يجب. شعوب بكاملها نزلت الى الشارع للمطالبة بالتغيير في ظاهرة لا يمكن أن تستمر دون حدود في الزمن ما لم تُنتج مشروعها وأدواتها لكي تستطيع مواجهة الثورة المضادّة بفعالية. لكن إذا لم نكن مستعدين عام 2011، هل يجوز أن نبقى على عدم الاستعداد هذا بعد 12أو 13 سنة؟

لا مفرّ من دور تغييريّ (سياسي حكماً) للمجتمع المدني سواء بحكم الأوضاع الوطنية أو الإقليمية، أو بحكم المسار العالمي الراهن الذي يضعنا أمام مفترق الطرق الذي يتطلّب صياغة عالمٍ جديد. علينا الاستجابة من خلال مشروع مدني مشترك، واستراتيجي، ذاتّي الصياغة، يشكّل التيار الرئيسي للعمل المشترك بعيداً عن تشتيت الجهود، بهدف المساهمة في مسار التحوّل والتأثير فيه من خلال استراتيجية مشتركة مثلّثة المستويات وطنياً وإقليمياً وعالمياً. هناك فرصة اليوم للتدّخل ورفع الصوت في ما يتعلّق بالقرارات العالمية المصيرية التي سوف تُتّخذ خلال الأشهر المقبلة.

دورنا سياسي شئنا أم ابينا، وأمامنا مهمّة صعبة ولكن ليست مستحيلة.

زياد عبد الصمد - بيروت 6/7/2023

المدير التنفيذي لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية

في هذا السياق لا بدّ من العمل وفق ثلاثة مسارات مترابطة في إطارٍ واحد مشترك:

- **المسار الأوّل** هو بناء ائتلافات وطنية عريضة منخرطة في الحراك الاجتماعي أو الشعبي المدني المعارض الساعي من أجل التحوّل المدني والديمقراطي على المستوى الوطني؛

- **المسار الثاني** هو بناء وتطوير ائتلافات إقليمية تقوم مقام الإطار التنسيقي للائتلافات الوطنية، تصوغ خطاباً متكاملاً ومتقدّماً ذا سقف مرتفع إزاء مشكلات المنطقة وأزماتها، وتضع خطّة عمل مبرمجة إقليمياً ووطنياً بما في ذلك حملات إقليمية لمواجهة مسار التضييق على الفضاء العام والمدني؛

- **المسار الثالث** هو انتساب الائتلاف الإقليمي بشكلٍ فعّال الى تحالفات دولية تسير في الوجهة نفسها. يفرض هذا المسار أمران: الأوّل هو تشابه الأهداف وادراج مسار التحوّلات الإقليمية المرغوب بها في سياق مسارات التحوّل المطلوبة عالمياً؛ والثاني هو حاجة المجتمع المدني في البلدان العربية الى التضامن الأممّي والدعم الذي يمكن أن يوفّره المجتمع المدني العالمي في الجنوب والشمال، لا سيّما أنّ العناصر الدولية فاعلٌ أساسي في مشكلات المنطقة.

هذه الضرورات تفسّر الاهتمام الذي أولاه التقرير للبُعد العالمي، حيث إنّ مسار نضال المجتمع المدني في البلدان العربية سيكون أقوى وأكثر فعالية إذا نجح في ادراج أهدافه وخطّة عمله في إطار المسار العالمي الذي يشهد خلال العامين المقبلين محطّات بالغة الأهمّية في محاولة إعادة هندسة النظام السياسي والاقتصادي العالمي كما سبقت الإشارة الى ذلك، ومن الضروري أن يكون لنا صوتٌ قويٌّ في هذا المسار كي لا يؤدّي الى تهميش إضافي للمجتمع المدني عالمياً وفي بلداننا.

الهوامش

1 أُنظر الرابط: https://www.spglobal.com/en/research-insights/featured/special-editorial/look-forward/global-debt-leverage-is-a-great-reset-coming#:~:tex-t=Global%20debt%20has%20hit%20a,%25%2C%20from%202007%20to%202022.

2 منظمة الإسكوا، نقص السيولة وارتفاع الدَين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية، 2021. أنظر الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/liquidity-shortage-debt-obstacles-recovey-arab-region-arabic_0.pdf

3 الأرقام الدقيقة لِنسب الدين الى الناتج المحلي في المصادر العالمية والإقليمية فيها تفاوتات تعود الى اختلاف السنوات المرجعية وعناصر أخرى، على الرغم من كونها تستند عموماً الى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي كمصدرٍ رئيسي، مع بعض الاسقاطات أو التحديث الذي تقوم به الجهة الناشرة. والأرقام الواردة مأخوذة من موقع البنك الدولي، أو من مواقع إحصائيةً أخرى، وهي متقاربة الى حدٍّ بعيد مع تراوح السنة المرجعية بين 2020 و2023. مع العلم أنّ هذه النسب في تصاعد عموماً في معظم الدول العربية.

4 النص الكامل للتقرير الوطني الجزائري على الرابط: https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

5 النص الكامل للتقرير الوطني الموريتاني على الرابط: https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

6 النص الكامل للتقرير الوطني المغربي على الرابط:https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

7 النص الكامل للتقرير الوطني اللبناني على الرابط: https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

8 النص الكامل للتقرير الوطني الاردني على الرابط: https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

9 النص الكامل للتقرير الوطني اليمني على الرابط: https://civicspace.annd.org/ar/local_reports

10 تمّ إقرار نظام الكوتا، والذي ينصّ على إشراك المرأة بنسبة 30% في جميع مؤسّسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية.